

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤١٣١، المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن نظر مجلس الأمن بالبند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

"يرحب مجلس الأمن برسالتي الأمين العام الموجهتين إلى رئيسه والمؤرختين ٦ نيسان/أبريل (S/2000/294) و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/2000/322) اللتين تتضمنان إخطاراً بقرار حكومة إسرائيل، بصيغته الواردة في رسالتها المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية إسرائيل، بسحب قواتها الموجودة في لبنان بما يتفق تماماً مع القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ واعتزامها التعاون تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة في تنفيذ قرارها.

"ويؤيد مجلس الأمن قرار الأمين العام بالشروع في التحضيرات التي ستمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، على نحو ما ورد وصفه في رسالته المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

"ويشاطر مجلس الأمن الأمين العام الرأي الذي أعرب عنه في رسالته المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ والقائل بضرورة تعاون كل الأطراف المعنية من أجل تفادي تدهور الوضع. ويرحب بقراره إيفاد مبعوثه الخاص إلى المنطقة بأسرع ما يمكن ويشجع جميع الأطراف على التعاون التام في التنفيذ الكامل للقرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨).

”ويتطلع مجلس الأمن إلى قيام الأمين العام في أقرب وقت ممكن بتقديم تقرير عن التطورات ذات الصلة، بما فيها حصيلة المشاورات مع الأطراف وكل الدول الأعضاء المهتمة والدول المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، واستنتاجاته وتوصياته بشأن خطط واحتياجات تنفيذ القرارات (١٩٧٨) ٤٢٥ و ٤٢٦ (١٩٧٨) وكل القرارات الأخرى ذات الصلة.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية ضرورة تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.